

انحصار عند قيامه الى زمان الفاعل على محتملها فقول اهل الحق العالم حادث السموة
 جوده الله سبحانه فياج بنفسه مخالف للمولود واحديه ذاته ومعهته وم ابعاده
 وقوله ان هذه الاحتمال ايضا محتملة للمصدور والذهب في انحصار من غير نظر ايد على
 ذلك اما الانظرنا الى اوجهها الغريبة بان الاحتمال حينئذ من دفع وجهي لها
 الصدور لا عين الفاعل في الشكالت ما يحتمل الصدور والذهب بالنظر الى ذاته
 وصورته بغيره وانظرنا الى الوجود على ذلك تخلفه وورثه عنه احتمال الصدور
 ومثال قول القائل الحق في الوجود الوجود لا يثبت بالحق ولا المعاني وانما تتناول
 بالحق بغيره والقدرة الحادثة هي الموزون في احتمال العباد على وجود الوجود وبعين
 الله تعالى واحكامه تبع الوجود وكونه في عقابهم العاقبة بقوله اخبار
 محتمل الصدور والذهب اذا نظرنا على من حيا فيها اللغوية واما انظرنا الى
 من ابعين محصور الاله الله تعالى وموجوه قدرته الى الوجود ونسب ابعاله وحكامه على
 الوجود في اربع حينئذ من ذلك الاحتمال الصدور والذهب وتعيين لها الذهب
 لا يثبت وكونه الاحتمال بغيره المحلوم ضرورة فهو الوجود من ثلاثة فان
 هذا يحتمل بالنظر الى هي صورته التي في الصدور والذهب انما في غاية مدلوله بمقام
 ارتفع عنه الاحتمال وتتم فذبه لا يثبت بعد كذا في جايده زيادة بعضه لذاته في
 تعريف التي تحتملوا مسقطا انما نشأ والتصريف القسم الاول وهو ما يحتمل
 صطفا وطون حينئذ باسمه العكس فترجم العكس من الوجود منه وتخرج ايضا
 بسبب هذه التسمية الانتشاء الزه يحتمل الصدور والذهب لان حيث في ذلك
 عن اواز من التي يتناول الصدور التسمية لعسبة في تعريف التي كما بعسبة محسمة
 وبالله نطق التواضع هو له والانتشاء ما لا يحتمل صدور ولا ذهب بالذاته يعني ان لا
 انتشاء هو العلم لا يجوز صدقا ولا ذهب بالانظر الى صورته وفي شبهه في قوله
 الامم خوفهم وانما هذا والنواحي نحو لانهم والانتشاء وقوله تعالى ولا تقربوا الزنا

والله

مدى

دليله

وقوله تعالى ولا تقربوا العواقر ولا تقربوا مال اليتيم ولا تقبلوا البعير التي حرم الله
 الايمان ونحو ذلك مما هو كثير والانتشاء كقولهم انهم قام زيد وقوله تعالى
 هذا قال زيد صلا الحق والتعريف كقولك ليت زيد ايام وقوله تعالى يلينني كنت
 معكم جاوز جوار عظيمها والله كقولك يا زيد وقوله تعالى اخبر عن اهل النار يا ملك
 وقوله يا زيد الانتشاء خلفه الا انها من صدقها ولا ذهب بالذاته تحتمل بوضع نبي
 في الخارج ولا يعدم وقوعه وهذا لا يحتمل ان يقال للصنوع بعد اصدفت ولا كذا بت وانما
 زيدا يضرب في تعريف الانتشاء التسمية بقولنا ان الله في من منه الضمان التي ان افساه
 الحق النظر في التسمية في تعريفها التي ما في كل واحد منهما لا يحتمل الصدور ولا
 الذهب في كل واحد منهما الصدور لا يحتمل والنتيجة الذهب لا يحتمل في الواقع على
 تعريف الانتشاء على قولنا هو ما لا يحتمل صدقا ولا ذهب بالذاته في ذلك
 الضمان من افساه التي ويكون ذلك التعريف حينئذ باسمه الضم
 فيما زيدا في تعريف الانتشاء تسمية زيدا في الصدور والذهب بالذاته في قوله
 ذلك فيفسح لانهما يحتملان الصدور والذهب بالذاته انما انهما انما
 احسن الانتشاء وينحل احكامه للانتشاء بسبب التسمية الامر لمخصص
 بالكلية ومثاله ان الامر يحتمل الوجود من الماهور اكله وليس عند ما
 بان كل اكله وانما صدر منه الامر بالكلية صدقها ونحوه فان هذا الامر يحتمل
 الصدور والذهب باعتبار احداهما عليه في ايمان الاخبار بارادة اكل الماهور به
 والجمية والتميز منه ولهذا تميز مما يقال في دفع منه في الرتبة في هذا
 الامر قد يتوهم ويقال في دفع منه خلوص والحرفة والجمية فيما امر به صدقة
 ولا يحتمل في الامر صدقا ولا كذا في من حيث ذاته وحقيقته الصلبة بل لا
 زيادة التسمية بالذاته في تعريف الانتشاء في قوله الامر ونحوه من الانتشاء ان
 المحتملة للصدور والذهب باعتبار اوازها التي في تعريف القرب حينئذ باسمه

بالتعريف

195